برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

المشروعات المقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

البند ٨ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس ليجيزها

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/8-B/4
20 September 2000
ORIGINAL: ENGLISH

عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش - كمبوديا ٦٠٣٨ (التوسع الأول)

المساعدة الغذائية للإنعاش وإعادة الإعمار

عدد المستفيدين:	**١ ٤٣٨ ٣٣٤ مستفيدا (متوسط سنوي)**
النساء:	**٧٢٦ ٤٦٧ امرأة**
الرجال:	**٧١١ ٨٦٧ رجلا**
	السنة الأولى: ١ ٦٢٩ ٣٠٠ مستفيد
	السنة الثانية: ١ ٥٠٢ ٣٠٠ مستفيد
	السنة الثالثة: ١ ١٨٣ ٤٠٠ مستفيد
مدة المشروع:	ثلاث سنوات
	(٢٠٠١/١/١ ٢٠٠٣/١٢/٣١)

التكاليف (بدولار الولايات المتحدة الأمريكية)

مجموع تكاليف الأغذية:	٣٥ ٩٩١ ٩٥٧ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**:	٥٨ ٣٠١ ٤٥٤ دولارا
إجمالي تكاليف المشروع:	٥٨ ٣٠١ ٤٥٤ دولارا

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليجيزها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير عمليات إقليم آسيا وشرق وأوروبا (OAE):	Mr J. Powell	رقم الهاتف: 066513-2209
مستشار المسائل الإنمائية (OAE):	Mr R. Egendal	رقم الهاتف: 066513-2654

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

كمبوديا بلد خارج من ٣٠ سنة من الحرب والتشريد ومعظم سكانه الذين يبلغ عددهم ١٢ مليوناً معرضين لأخطار اقتصاديـة ناجمة عن عدم التكافؤ في إمكانات الحصول على السلع والخدمات الأساسية، التعليم، الوظائف في بعض المنـاطق، علـى الأغذية. وما زالت مناطق الحدود على وجه الخصوص هشة تعاني من كثرة الألغام المزروعة فيها بينما يجـري اسـتيعاب معاقل الثوار السابقة ضمن المسار الرئيسي للاقتصاد السياسي. ويؤدي ضعف القوة الشرائية لدى سكان المنـاطق الريفيـة النائية الذين يشكلون معظم السكان إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. ويعيش أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان المناطق الريفية دون خط الفقر.

وتعاني كمبوديا من نقص في نظم الدعم الاجتماعي مما يؤثر تأثيراً خطيراً على الخدمات الصحية والتعليمية وعلى خدمـات المساعدة الاجتماعية. ومعدل التنمية البشرية في كمبوديا الذي يبلغ ٠,٥٠٩ هو من أدنى المعدلات على مقياس التنمية البشرية في آسيا. أما معدل سوء التغذية فهو مرتفع جداً.

انتقل **البرنامج**، على نحو متزايد، في أوائل التسعينات من تقديم مساعدات الإغاثة إلى تقديم مساعدات من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل في قرى مناطق محددة. وعملاً ببيان رسالة **البرنامج** فإن الهدف العريض لتوسـيع عمليـة الإغاثـة الممتـدة والإنعاش ٢٠٠١-٢٠٠٣ هو توفير الأمن الغذائي المستدام للفقراء الجوعى من خلال تدخلات موجهة في فـترة مـا بعـد النزاعات في كمبوديا. وسيجري التركيز على تلك المناطق الجغرافية التي يعتبرها **البرنامج** أشد المنـاطق افتقـاراً للأمـن الغذائي.

وسيجري الجمع بين مشروعات توليد الدخل والعمالة المستندة إلى أنشطة الغذاء مقابل العمل وأنشطة دعم اجتمـاعي قائمـة على المجتمعات المحلية بهدف زيادة التوجه إلى الفئات الأشد ضعفاً. فأنشطة الغذاء مقابل العمل تسهم فـي إصـلاح البنـى الأساسية المدمرة بينما تعزز تدخلات الدعم الاجتماعي التعليم الأساسي الابتدائي وغير النظامي كما تعزز المهارات والتدريب والأنشطة المتصلة بدعم الصحة والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية والخدمات المجتمعية. ومن شأنها أيضاً أن تساعد الفئات الضعيفة بمن فيها أطفال الشوارع والأشخاص الذين فقدوا أطرافهم واليتامى. وتعتبر الحساسية لقضايا الجنسين شرطاً مسـبقاً لمساعدات **البرنامج** التي ستضم أيضاً مكونين برمجيين هما المناصرة وبناء القدرات ضمن كل الأنشطة المقررة.

وسيربط النهج البرمجي هذا إلى مشروعات تنمية ريفية مكملة. وسيتعاون **البرنامج**، فضلاً عن هذا، مع عمليات التخطيـط الحكومية المحلية التي تستخدمها المجتمعات المحلية للتخطيط لاستغلال مواردها. وكجزء من سعي **البرنامج** إلـى تعزيـز مشاركة المجتمعات المحلية في المشروعات وتعزيز الشعور بامتلاكها، سيجري دمج المشروعات ضمن خطط التنمية المحلية حيثما وجدت. وفي انتظار تقييم مشروع رائد صغير، سيساهم **البرنامج** في برنامج تنظمه القوات الكمبودية الملكية المسـلحة لتسريح العسكريين.

وتتطلب عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التي تمتد لثلاث سنوات من **البرنامج** أن يقدم ما مجموعـه ٤٥٤ ٣٠١ ٥٨ دولاراً منها ٩٥٧ ٩٩١ ٣٥ دولاراً تكاليف أغذية.

مشروع القـرار

يجيز المجلس عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، كمبوديا ٦٠٣٨ (التوسع الأول) -المعونة الغذائيـة للإنعـاش والإعمـار (الوثيقة WFP/EB.3/2000/8-B/4).

السياق ومسوغات تقديم المساعدة

إطار الأزمـــة

١- كمبوديا بلد خارج من ٣٠ سنة من الحرب والنزوح. وما زال السكان الذين يبلغ عددهم ١٢ مليوناً معرضين لأخطار اقتصادية ناجمة عن عدم التكافؤ في إمكانيات الحصول على السلع، الخدمات الأساسية، التعليم، العمل، فرص الدخل، في حالات كثيرة الغذاء. ويؤدي ضعف القوة الشرائية لدى السكان الذين يعيش معظمهم في مناطق نائية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وما تزال مناطق الحدود على وجه الخصوص هشة في وقت يجري فيه استيعاب معاقل الثوار السابقة ضمن المسار الرئيسي للاقتصاد السياسي.

٢- ونظم الرعاية الاجتماعية في كمبوديا مستنفذة للغاية ومعدلها على مقياس التنمية البشرية لا يتجاوز ٠,٥٠٩ (تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩) وهو من أسوأ المعدلات في آسيا وأدنى حتى مما يتوقع لبلد دخل الفرد الواحد فيه ٢٦٨ دولاراً[(١)]. ويعيش أكثر من ٤٠ بالمائة من سكان المناطق الريفية دون خط الفقر.

٣- لقد خفت التوترات السياسية مع فرار فلول قوات الخمير الحمر أو اعتقالها وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بعد الانتخابات الوطنية العاصفة لعام ١٩٩٨. وقد استعادت كمبوديا مقعدها في الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٨ وقبلت رسمياً في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في أبريل/نيسان ١٩٩٩. ويسير الاقتصاد نحو الاستقرار وقد أعيد توطين سائر اللاجئين والنازحين تقريباً خلال السنة الماضية ويجري بناء المجتمعات اليوم. وقد أصبح من الممكن الآن الوصول إلى معاقل الخمير الحمر السابقة مما ييسر الجهود التي تبذل في سبيل المصالحة. وقد ترافق الاستقرار الذي تبع الحرب مع تعزيز الزراعة والتجارة في المناطق الريفية على الرغم من استمرار صعوبة الوصول إلى بعض المناطق النائية. وما زالت كمبوديا تعتبر بين أكثر بلدان العالم كثافة بالألغام الأرضية المزروعة.

٤- انتقل **البرنامج**، على نحو متزايد، من تقديم مساعدات الإغاثة بشكل رئيسي في أوائل التسعينات إلى تقديم مساعدات من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل في قرى مناطق محددة استوعبت عام ١٩٩٩ نسبة ٨٢ بالمائة من الأغذية الموزعة. وقد تم إنشاء طرق فرعية ومدارس ومراكز صحية أو إصلاحها كما تم إعداد أراض لإعادة التوطين. وجرى أيضاً إصلاح أو بناء مرافق للري وسدوداً وحواجز وبركاً وبوابات مائية وأقنية. واستهلكت أنشطة تغذية الطوارئ والدعم الاجتماعي للمجموعات الضعيفة نسبة ١٨ بالمائة المتبقية من مساعدات **البرنامج**.

٥- يوفر **البرنامج** المعونة حاليا لنحو ١,٥ مليون مستفيد في السنة ويقدم الاحتياجات الغذائية الأساسية لشهر ونصف الشهر وسطيا لكل مستفيد. وقد بلغت تسليمات عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٣٨ (١٩٩٩-٢٠٠٠) نحو ٧٥ ٠٠٠ طن. وتقدر الاحتياجات الغذائية للتوسع الحالي لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بمقدار ١١٣ ٥٥٠ طنا خلال ثلاث سنوات.

تحليل الأوضاع

٦- يتبع انعدام الأمن الغذائي نمطا جغرافيا وأسريا وليس قطريا. ويقدر استهلاك الشخص الواحد من الأرز في السنة بمقدار ١٥١ كيلو غراما إلا أن الكمية تختلف اختلافا كبيرا من شخص إلى آخر علما بأن استهلاك الفقراء للأرز هو

(١) وزارة الاقتصاد والمالية، حكومة مملكة كمبوديا، ١٩٩٩.

الأكبر مع تنوع غذائي قليل. وتشير تقديرات مشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة **والبرنامج** لإمدادات الأغذية إلى ارتفاع تدريجي سنوي في إجمالي محصول الأرز غير المقشور (فصل الأمطار والجفاف) سنة بعد سنة منذ عام ١٩٩٤. ومع ذلك فإن ٨٥ بالمائة من فائض الأرز تنتجه ٢٥ بالمائة من الكوميونات التي تزرع الأرز والتي لا تمثل سوى أقل من خمس عدد سكان البلاد. وحتى ضمن المقاطعات الخمس التي تنتج فائض الأرز والتي درست في مسح المحاصيل الذي أجراه **البرنامج** عام ١٩٩٨ وجد أن هناك ١٧ بالمائة من الكوميونات تعاني من عجز كبير في الأرز (يزيد عن استهلاك ثلاثة أشهر). وعادة ترتفع أسعار الأرز كثيرا خلال فترة ما قبل الحصاد من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول من كل عام؛ ومعظم الأسر الفقيرة تكون مدينة باستمرار.

سياسات الحكومة وبرامجها في مجال الإنعاش

٧- عملا بإعلان مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في عام ١٩٩٥، أعلنت الحكومة أن الحد من وطأة الفقر هو أهم أهدافها رغم أن تخصيص الأموال العامة لهذا الغرض ما زال قليلا. فمثلا، لا تنفق كمبوديا على الصحة والتعليم معا إلا أقل من ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ومعظم ما تنفقه يذهب لتغطية الرواتب وتكاليف التشغيل. ومن الصعب، فضلا عن ذلك، تتبع أوجه الإنفاق الفعلية على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وليس الاعتمادات المخصصة لها. ومع ذلك فإنه يجرى، انسجاما مع قرض البنك الدولي للتكييف الهيكلي، وكما لوحظ في اجتماع المجموعة الاستشارية في باريس في مايو/أيار ٢٠٠٠، إقامة إدارة موحدة ومركزية للميزانية من أجل تنفيذ برامج العمل ذات الأولوية في مجالي الصحة والتعليم للمساعدة في إعادة بناء نظم الخدمة الاجتماعية المنهارة وتوسيع مجال التغطية بها وجودتها. ومن المتوقع أن يؤدي تنفيذ وثيقة استراتيجية الحد من وطأة الفقر وخطة التنمية الاقتصادية-الاجتماعية الخمسية الثانية اللتين يجري إعدادهما إلى تعزيز هذه البرامج.

٨- ما زالت قدرات الحكومة محدودة جدا على الصعيدين القطري والمحلي. وهناك ١٦٠ ٠٠٠ موظف تقريبا يتلقون رواتب لا يتجاوز متوسطها ٢٠ دولارا في الشهر ويغيب الكثيرون منهم عن العمل. وقد التزمت الحكومة، كجزء من عملية الإصلاح التي يجري تطبيقها بقدر من النجاح، بمكافحة الفساد والإفلات من العقاب وكذلك مكافحة الفقر وانتشار الأمراض القابلة للمنع. ولم يجر حتى الآن استثمار أي مبالغ كبيرة خاصة أو عامة في هذا المجال إلا أنه تم في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩ إقرار إنشاء مرفق لتعزيز التكييف الهيكلي تابع لصندوق النقد الدولي لتسريع الإصلاحات في القطاع العام بما في ذلك إصلاح الإدارة المالية وإعادة هيكلة الخدمة المدنية وتسريح العسكريين.

٩- وتسهم الحكومة، بالتعاون مع عدة جهات مانحة، في تنسيق بناء القدرات على صعيدي الكوميونات والمقاطعات لإدارة تخطيط وتنمية المناطق الريفية على أساس اللامركزية. وقد اعتمدت الحكومة مؤخرا سياسة قطرية بشأن التخطيط اللامركزي للتنمية الريفية عنوانها سيلا (حجر الأساس) وضعت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل من المانحين. وقد أصبحت سياسة سيلا فعلا حجر الأساس لسعي **البرنامج** من أجل توطيد مشاركة المجتمعات المحلية وتعزيز شعورها بامتلاك المشروعات. ومن المنتظر أن يشكل الإعداد للانتخابات المحلية القادمة وإجراؤها اختبارا لقدرة الحكومة على مواصلة جهودها من أجل تحقيق اللامركزية على الاستمرار.

١٠- ويفوق الإنفاق على الدفاع والأمن الإنفاق على الخدمات الاقتصادية والاجتماعية معا. وتتوقع مسودة تقرير حكومي عن الدفاع تخفيض عدد القوات المسلحة الملكية الكمبودية بنسبة الثلث بحلول عام ٢٠٠٣. ويجري طرح تخفيض الإنفاق على رواتب العسكريين "كثمرة من ثمرات السلام" وكفرصة للإفراج عن موارد نادرة لتخصيصها لأغراض التنمية. وقد شرع عام ٢٠٠٠ بمشروع رائد لتسريح ١ ٥٠٠ جندي في أربع مقاطعات بمن فيهم بعض

المجموعات الخاصة المستفيدة كالمرضى المزمنين والمحاربين القدماء المعوقين والمسنين. وقد طلب إلى **البرنامج** أن يساعد في البرنامج الشامل – تسريح ١٠ ٠٠٠ جندي إضافي كل سنة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٢.

١١- وقد أعد تقرير قطري مشترك للأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨ كما أعدت وثيقة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستركز الهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة العاملة في كمبوديا أنشطتها خلال السنوات الخمس القادمة على المجالات التالية: (أ) الحكم السليم والسلم والعدالة؛ (ب) الحد من وطأة الفقر؛ (ج) التنمية البشرية؛ (د) الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويشارك **البرنامج** مشاركة فعالة في عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

مسوغات تقديم المساعدة

١٢- تشمل الاتجاهات الحديثة في مجال الإنعاش، في جملة أمور أخرى، الاستقرار السياسي والاجتماعي النسبي، والعودة الجزئية إلى اقتصاد نقدي فاعل، وتوطين المجموعات السكانية التي كانت إلى حين متنقلة ودمجها تدريجيا في المجتمع، وتعاظم مسؤوليات الهيئات الحكومية. وقد تجسدت استجابة **البرنامج** لكل هذا في تعميق فهمه للمجموعات المستفيدة التي تزداد تنوعا، وخلق مزيد من الأصول الإنتاجية، وتعزيز المشاركة في برامج المانحين المكملة وإقامة الروابط معها. ومع ذلك ما زال الأمن الغذائي لدى مجموعات سكانية أخرى مستفيدة من مساعدات **البرنامج** هشا للغاية تشهد عليه مقاييس الفقر وسوء التغذية.

١٣- وبرنامج الأغذية العالمي هو الوكالة الدولية الوحيدة التي تغطي البلاد بأسرها إذ يعمل في الكوميونات المستفيدة أو في أنشطة دعم اجتماعي في كل المقاطعات والبلديات التي يبلغ عددها ٢٤ مقاطعة وبلدية. **والبرنامج** لا يوفر شبكة أمان قائمة على الغذاء للفقراء المزمنين والمؤقتين فحسب بل يقوم – بحكم حضوره الجغرافي والبيانات الفريدة التي تتوافر لديه عن الفقر على صعيدي الكوميونات والأسر – بدور المستبق للتدخلات الإنمائية القادمة والمحرض عليها. ولقد كانت بعض المؤسسات الدولية الكبرى، كالبنك الدولي ومصرف التنمية الأسيوي، ما زالت في منتصف عام ٢٠٠٠ في مرحلة التخطيط لتدخلات جوهرية وكان المانحون الثنائيون ما زالوا يتوخون الحذر.

١٤- وفي الفترة الانتقالية ستقوم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بوضع الأسس الفعالة تمهيدا لتقديم المساعدة الإنمائية على نحو منتظم من خلال استحداث أصول أولية وحمايتها، واتقاء أسوأ آثار انعدام الأمن الغذائي وتخفيف وطأتها وبناء القدرات البشرية. والأهم من كل هذا هو أن حضور **البرنامج** ضمن أكثر الكوميونات معاناة من انعدام الأمن الغذائي يجذب استثمارات إضافية ومدخلات مكملة من المنظمات غير الحكومية ومن الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة ومن بعض المانحين الثنائيين. وقد خلص تقييم منتصف المدة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٣٨ في يناير/كانون الثاني ١٩٩٩ إلى أنه "في فترة ما بعد الحرب هذه يوصى بتنويع المشروعات إلى درجة أكبر وبتعزيز الحضور المستدام في الكوميونات المستفيدة. ويعتبر بناء قدرات الموظفين والشركاء مدخلا أساسيا للإنعاش الكامل؛ وعلى **البرنامج** أن يواصل دعم عملية التحول إلى اللامركزية وبناء المؤسسات على صعيد الكوميونات التي تنفذها الحكومة"[٢].

١٥- وتتفق الأطراف المعنية بالتنمية في كمبوديا على أن للمعونة الغذائية أهمية بالغة في الفترة الانتقالية التي يتوقع أن ينفذ فيها نطاق واسع من التداخلات التي تتراوح بين الإغاثة والتنمية. وسيركز **البرنامج** على "فجوة الجوع" التي تمتد لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر قبل الحصاد. فخلال هذه المدة يلجأ الضعفاء إلى استراتيجيات تصد غير مستدامة كيما يلبوا

(٢) WFP/EB.2/2000/3/6.

احتياجاتهم الغذائية (بيع الأصول والاقتراض بفوائد عالية وغير ذلك). وفضلا عن هذا، فإن بعض المجتمعات النائية لم تفرغ من الاستقرار بعد، ولم تكن منطاق "المصالحة" تنفتح، أما الأسواق الريفية فإنها بالكاد بدأت. ولا بد من توسيع لمدة ثلاث سنوات (يناير/كانون الثاني ٢٠٠١ – ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٣) مع تعزيز الأسس الجغرافية والاقتصادية الاجتماعية لانتقاء المستفيدين إذا ما أريد توطيد التقدم المحرز حتى اليوم.

استراتيجية الإنعاش

تقدير الاحتياجات

١٦- الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صفوف بعض المجموعات السكانية في كمبوديا هي التالية:

- التباين في أنساق الإنتاج/الاستهلاك بين الدوائر والأسر إلى جانب تردي البنى الأساسية في مجال التسويق، وقلة فرص الوصول وانعدام القدرة الشرائية، وتصدير كميات كبيرة من الحبوب (على نحو غير مشروع) إلى البلدان المجاورة؛
- انخفاض الإنتاجية الزراعية بسبب سوء استخدام التكنولوجيا وقلة إمكانات الحصول على البذور والأسمدة الجيدة وتوافر الري والقروض؛
- قلة فرص الحصول على دخل خارج المزارع في المناطق الريفية وندرة فرص الهجرة الموسمية من الريف إلى المدينة؛
- ارتفاع الفوائد على القروض النقدية والعينية واضطرار المزارعين إلى بيع أجزاء كبيرة من محصولهم فورا بعد الحصاد لتسديد الديون؛
- تراجع فرص الوصول إلى موارد الملكيات الجماعية (الغابات ومصائد الأسماك)؛
- انعدام اليقين فيما يخص ملكية الأراضي مما يؤدي إلى خفض الاستثمار وإلى عمليات استيلاء قسرية؛
- عمليات النزوح الحديثة والتعرض الدائم للألغام الأرضية والأسلحة غير المتفجرة؛
- وجود مجموعات سكانية ضعيفة جدا دون أي إمكانات للحصول على المساعدة الاجتماعية (نسبة كبيرة من الأسر التي ترأسها نساء، واليتامى والمعوقون وغيرهم)؛
- نقص التنوع في الأغذية، وقلة فرص الحصول على أغذية مناسبة، وارتفاع معدلات سوء التغذية لدى الأطفال؛
- قلة فرص الحصول على خدمات صحية وتعليمية جيدة؛
- أعلى نسبة انتشار للسل في جنوب شرقي آسيا (٣٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠)؛
- أعلى سرعة انتشار لعدوى فيروس العوز المناعي البشري/الإيدز في جنوب شرق آسيا.

١٧- لقد انخفض دخل العديد من الأسر الريفية نتيجة للتراجع المطرد في أسعار الأرز وفي إمكانات الوصول إلى موارد الملكيات المشتركة. وقد أدت الزيادة في إعداد الذين لا أرض لهم مؤخرا (١٣,٨ بالمائة من الأسر في مسح

حديث أجرته منظمة أوكسفام فيما يزيد عن ١٠٠ قرية) وفي عمليات الاستيلاء على الأراضي في مناطق الاستيطان الجديدة إلى تراجع جديد في أعداد سكان المناطق الريفية القادرين على الحصول على أغذية. وعلى الرغم من عدم وجود قيود قانونية على تملك الرجال والنساء للأراضي على قدم المساواة فإن النساء أكثر تعرضا للتهديد والتخويف من جانب الذين يسلبون المزارعين أراضيهم.

١٨- أدى انخفاض الإنتاجية الزراعية وقلة فرص الدخل البديلة إلى نشوء دائنية مزمنة وهي مشكلة خطيرة لدى الفقراء في المناطق الريفية. فالفوائد التي تترتب على قروض الأرز تصل إلى نحو ٢٠٠ بالمائة وتسبب حلقة مفرغة من الإفقار. وفي الكوميونات المستفيدة من **البرنامج** تبين أن نحو ٣٠ بالمائة من الأسر مدينة من أجل تدبير الاحتياجات اليومية التي تعود إلى أكثر من ثلاثة أشهر ماضية. أما الخيارات الأخرى المتاحة للبعض الآخر فهي بيع الأصول الأساسية كحيوانات الجر والأرض، أو العمل في المناطق المزروعة بالألغام، أو الهجرة بحثا عن عمل.

١٩- ومما يزيد من ضعف النساء على وجه الخصوص القيود المفروضة على إمكانات الحصول على أعمال متساوية بالأجر مع الرجال وممارسة زراعة الكفاف. وتشكل النساء نسبة ٥٣ بالمائة من قوة العمل النشطة إلا أنهن لا يكسبن سوى ٣٠ إلى ٤٠ بالمائة وسطيا مما يكسبه الرجال. وترأس النساء أكثر من ربع الأسر الكمبودية، وهذه النسبة هي من أعلى النسب في العالم. وعلى الرغم من عدم وجود معيقات ثقافية أو دينية أو سلوكية تحول دون مشاركة المرأة في الأعمال المنتجة فإن مسوحات **البرنامج** تشير إلى أن النساء الشابات العازبات المعيلات والنساء المسنات هن من أفقر الفئات في المجتمع وأقلهن استفادة من العمل المأجور[٣]. ومما يزيد في الحد من الخيارات المهنية للنساء ندرة فرص حصولهن على التعليم النظامي أو غير النظامي (أعداد الذكور المسجلين في المدارس تصبح ضعف أعداد النساء في سن ١٥).

٢٠- وإمكانات الحصول على التعليم، نظاميا أو غير نظامي، محدودة لا سيما في المناطق الريفية وبخاصة للبنات والنساء. ونسبة الملمين بالقراءة والكتابة لسن ١٥ فما فوق هي ٦٨,٧ بالمائة، ٥٨ بالمائة للنساء و٨١,٨ بالمائة للرجال. ويتسم التعليم الابتدائي بمعدلات رسوب وتسرب عالية، إذ يعيد ٤٠ بالمائة من الصبيان والبنات الصف الأول ولا ينهي مرحلة التعليم الابتدائي من البنات إلا أقل من ٤٠ بالمائة.

٢١- ويبلغ المعدل القطري لوقف النمو لدى الأطفال دون سن الخامسة ٥٦ بالمائة أما نسبة من هم تحت الوزن الطبيعي فهي ٥٢ بالمائة وتبلغ نسبة المصابين بالهزال ١٣ بالمائة. وتواجه كمبوديا أزمة تغذوية وطنية. فالآن وقد بلغت نسبة الأطفال الريفيين الذين يعانون من فقر الدم ٨٠ بالمائة، أصبحت الحاجة ماسة جدا إلى تحسين الاستهلاك على صعيد الأسر. ويسعى **البرنامج** حاليا إلى معالجة الأسباب المؤدية إلى سوء التغذية من خلال برنامجه الإنمائي الوحيد في كمبوديا وهو مشروع الإجراءات السريع ٦١٨٨، التغذية التكميلية للأمهات وصغار الأطفال في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والذي تتكامل أنشطته تكاملا تاما مع مشروعات الشركاء لتنمية المجتمعات المحلية.

دور المعونة الغذائية

٢٢- وتعالج أنشطة الغذاء مقابل العمل الكثيفة العمالة والقائمة على المجتمعات المحلية، وهي المكون الرئيسي في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، الجوع المزمن والعابر عن طريق تقديم الأغذية أينما وحيثما دعت الحاجة إليها.

(٣) WFP food-for-work projects across Gender Groups, May 2000.

وتوفر المعونة الغذائية في هذه الحالة فرص عمل محلية للنساء والرجال المشاركين وتخلق أصولا مادية على مستوى القرى. وأهم من كل هذا أن المعونة الغذائية تسد "فجوة الجوع" بين زرع محصول الأرز الرئيسي وحصاده، عندما تبلغ أسعار الحبوب أقصاها والدخول أدناها في المناطق الريفية.

٢٣- وثمة دور جديد نسبيا للمعونة الغذائية في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه وهو توفير المكملات الغذائية الضرورية للأسر الضعيفة المشاركة في أنشطة الدعم القروية. وتستخدم المعونة الغذائية، في هذه الحالة: (أ) محفزا على إطلاق مبادرات صغيرة للتنمية البشرية؛ (ب) وسيلة للوصول إلى الأسر المهمشة غير القادرة على المشاركة في أنشطة الغذاء مقابل العمل؛ (ج) طريقا لتمكين المشاركين من الاستثمار في التدريب والتعليم. وتوفر المعونة الغذائية أيضا حافزا على مواصلة المشاركة في مبادرات إعادة الإعمار.

٢٤- وما زال **البرنامج** يوفر سبل دخل وعمل قائمة على الأغذية في المناطق التي تتواصل فيها الجهود من أجل المصالحة. فالأغذية تؤدي دور شبكة الأمان خلال الانتقال الممتد نحو التسوية السلمية وتوفر في حالات عديدة أول خطوط الاتصال الحكومي المدني بالمناطق المعزولة وغير الآمنة.

النهج البرمجية

٢٥- سيركز توسيع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على استدامة حضور **البرنامج** وعلى تنويع المشروعات ولا سيما في المناطق النائية شديدة الضعف وقليلة الموارد. ومراعاة قضايا الجنسين شرط مسبق لمساعدات **البرنامج** التي ينبغي أن تشمل أيضا مكونين برنامجيين هما الدعوة وبناء القدرات ضمن كل الأنشطة المقررة. وسيعتمد **البرنامج** نهجا برمجيا شموليا من خلال تطبيق ثلاث طرق متداخلة (انظر الخارطة في الملحق الأول) هي:

- **نهج التكامل** في مجموعات الكوميونات المستفيدة. ويضم هذا النهج مجموعة شاملة من أنشطة الإنعاش بما فيها مشروعات للغذاء مقابل العمل تكملها مشروعات دعم اجتماعي معانة من **البرنامج** لصالح الفئات السكانية شديدة الضعف (ومنها على سبيل المثال الأمهات الشابات العازبات والمعوقون والمسنون). وفضلا عن هذا فإن مجموعات القرى تفيد من المنافع التي تصيب أي مجموعة من القرى (المجمعات المدرسية والطرق الفرعية المؤدية إلى الأسواق ومشروعات الري على سبيل المثال)؛
- **المشاركة في خطط تنمية الكوميونات** من خلال سياسة السيلا الحكومية، أي عملية التخطيط المحلي اللامركزي؛
- **الشراكة في التنمية الريفية:** سعى **البرنامج**، بالتعاون مع الحكومة، إلى توسيع الروابط مع الشركاء الفاعلين، بما في ذلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة (لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية) وكذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والاتحاد الأوروبي ومؤسسة Kred، والوكالة الألمانية للتعاون الفني والمنظمات غير الحكومية في المناطق التي من المقرر أن تنفذ فيها مشروعات تنمية ريفية متكاملة خلال فترة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه.

⇦ *تقدير المخاطر*

٢٦- تقوم عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على أساس الافتراضات التالية:

- عدم حدوث أي زيادة في هشاشة السكان الذين يعتمدون على الغابات والأسماك؛
- عدم وقوع أي اضطرابات سياسية كبرى؛
- استمرار الجهود الحثيثة من أجل التحول إلى اللامركزية (انتخابات في الكوميونات بحلول عام ٢٠٠١ والمصالحة وإصلاح الميزانية)؛
- التزام الحكومة بالحد من وطأة الفقر وبالتالي إنشاء نظم للدعم الاجتماعي؛
- نجاح تنفيذ عملية تقليص الخدمة المدنية والجيش ومواصلة الجهود من أجل استيعاب الجنود المسرحين؛
- استمرار التمويل الدولي لعملية التنمية الذي بدأ يأخذ آثارا ملموسة في تقوية القدرات الفنية الضعيفة للحكومة؛
- عدم وقوع أي كوارث مناخية تتطلب إعادة توجيه مساعدات **البرنامج**.

الغرض والأهداف

٢٧- إن الهدف العريض لتوسيع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش، عملا ببيان رسالة **البرنامج**، هو ضمان استدامة الأمن الغذائي للفقراء الجوعى من خلال تدخلات موجهة في كمبوديا ما بعد الحرب. والأهداف هي التالية:

- توفير دخل إضافي وعمل مؤقت في المناطق الريفية والحضرية من خلال بناء أصول أساسية أو إصلاحها؛
- تعزيز نظم الدعم الاجتماعي للفقراء والمحرومين؛
- دعم الاستعداد لحالات الطوارئ والتصدي لها على الصعيد القطري؛
- تسليط الضوء على الاحتياجات الغذائية للفقراء الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والدعوة إلى حماية حقوقهم؛
- بناء القدرات من أجل تعزيز الشعور بالملكية والتمكين.

الخطة التنفيذيـــة حسب الأهداف

المكونات البرمجيـــة الرئيسية

٢٨- يقوم توسيع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على أساس توقع ازدياد الكثافة الكلية في المناطق الجغرافيـــة التـــي يعتبرها **البرنامج** من أشد المناطق معاناة من انعدام الأمن الغذائي. وحرصا على زيادة التوجه إلى أشد الفئات ضعفـــا سيجري الجمع في هذه المناطق بين المشروعات المدرة للدخل المستندة إلى أنشطة الغذاء مقابل العمل وأنشطة الدعـــم الاجتماعي في الكوميونات. كما سيجري تعزيز التخطيط بالمشاركة مع الكوميونات المعنية وتقوية الشعور بالانتمـــاء. ويعمل هذا النهج التكاملي، الذي يستند إلى جهود سابقة من أجل توطيد الأمن الغذائي في أشد المناطق ضعفا، على دمج تدابير تعزيز البنى الأساسية في نسق إقليمي والتمهيد لبناء خطط محلية للسلامة الاجتماعية والإعداد في الوقـــت ذاتـــه لاستراتيجية لإنهاء مساعدات الإغاثة وبدء برامج الإنماء مستقبلا. ومما يعزز هذه الجـــهود تكثيـــف إقامـــة الشـــبكات والتبادل والتعاون مع الوكالات الأخرى والحكومة. وتهدف المكونات البرمجية الرئيسية إلى تحقيق ما يلي:

- ***توفير دخل وعمل مؤقت إضافيين في المناطق الريفية والحضرية من خلال بناء وإصلاح الأصول الأساسية:*** وسيتوجه البرنامج إلى "مناطق المصالحة" التي فتحت مؤخرا والتي كانت معزولة عن المسار الرئيسي للاقتصاد وإلى المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن (وهي عادة في مجموعات من الكوميونات). وسيعمل من أجل ضمان تكامل مشروعات **البرنامج** مع خطط التنمية المحلية حيثما وجدت.

- ***تعزيز نظم الدعم الاجتماعي للفقراء والمحرومين:*** ستستخدم المعونة الغذائية لمساعدة المجتمعات المحلية على تلبية احتياجات أشد أفرادها ضعفا. وسيجري تحديد بدائل لمساعدة الذين يحول فقرهم أو مرضهم دون اضطلاعهم بأنشطة عادية لتوليد الدخل والعمل. وهكذا سيجري تعزيز نظم الدعم الاجتماعي المحلية من خلال المشاركة المجتمعية الفاعلة ضمانا لتعزيز الشعور بالملكية ومساهمة في سياسات التنمية الاجتماعية القطرية. وفضلا عن هذا فإن الدعم الاجتماعي يتعزز من خلال عمل المنظمات التي تقوم بمساعدة الضعفاء المهمشين في مراحل حرجة من حياتهم. وهنا واستنادا إلى معايير واضحة، تؤدي المعونة الغذائية إلى دعم وتعزيز أنشطة المنظمات. وفي بعض الحالات تصبح المعونة الغذائية مكملا تغذويا مباشرا وفي حالات أخرى تقوم بتعزيز الاعتماد على الذات من خلال التعليم الأساسي وتنمية المهارات والتدريب.

- ***دعم الاستعداد للطوارئ والتصدي لها:*** ستبقي عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على آلية مرنة للتصدي من خلال احتياطي احترازي للوقاية من أوضاع انعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن حالات الطوارئ القصيرة الأجل وتخفيف وطأتها. وقد تأتي هذه الأوضاع نتيجة للكوارث الطبيعية (الفيضانات والجفاف عادة). وللنزاعات الداخلية. وترصد وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها منسوب نهر الميكونغ وروافده كل سنة وتعد خطة احترازية للتصدي للفيضانات بالتعاون مع وزارة التنمية الريفية. وسيسهم **البرنامج** أيضا في برنامج لتسريح العسكريين تنظمه القوات الملكية الكمبودية إذا ما اقترن مشروع رائد لهذا الغرض بتقييم إيجابي.

- ***الدفاع عن احتياجات وحقوق السكان الذين يعانون من نقص الأمن الغذائي:*** الغرض من هذا المكون هو الترويج لنهج في المعونة الغذائية قائم على الحقوق وتوعية الأطراف المعنية بهذا الخصوص. ومن شأن الحضور الجغرافي الواسع النطاق **للبرنامج** وقاعدة بياناته الفريده، أن تمكنه، بالتعاون مع الحكومة، من وضع سياسات واستراتيجيات قطرية ابتكارية في مجالي الأمن الغذائي وشبكات الأمان.

- ***بناء القدرات من أجل تعزيز الشعور بالملكية والتمكين:*** يعتبر بناء قدرات الوزارات المكلفة بالتنفيذ والمجتمع المدني في كمبوديا حجر الزاوية لأي استراتيجية إنعاش ناجحة. ونظرا لأن التعليم داخل البلاد اتسم لعقود طويلة بالانقطاع والندرة فإن تدريب الموظفين النظراء يعتبر خطوة هامة نحو تطوير برنامج محلي. وتعزيزا للشعور بالملكية والتمكين فإن **البرنامج** سيسهم في تطوير قدرات الحكومة على التخطيط على أساس لا مركزي وعلى استثمار الموارد وإدارة المشروعات المدعومة من **البرنامج**.

المستفيدون

٢٩- من المتوقع أن يتراجع عدد المستفيدين من ١,٦ مليون عام ٢٠٠١ إلى أقل من ١,٢ مليون شخص عام ٢٠٠٣ نتيجة للتحسن التدريجي الذي ينتظر أن يطرأ على وضع الأمن الغذائي العام في البلاد. وقد استقرئ هذا التحسن من اتجاهات إيجابية في النمو الاقتصادي ومن التزايد المتواصل في إنتاج الأغذية وهياكل التسويق وازدياد الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة والوكالات الإنمائية. ويحسب عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى معونة غذائية على أساس الملاحظات التالية:

- أبان التحليل الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة (مخططات التغذية القطرية) عام ١٩٩٩، أن إمدادات الطاقة الغذائية للفرد في كمبوديا التي تبلغ ١ ٩٧٩ سعرا حراريا هي الأدنى في شرقي آسيا. وأشار التحليل المشترك الذي أجرته منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الزراعة إلى أن ٢٩ بالمائة من السكان كانوا دون مستوى إمدادات الطاقة الغذائية المقترح خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢، بينما بلغت نسبتهم ١٣ بالمائة في الفترة ١٩٦٩-١٩٧١[٤]. وتشير أرقام إنتاج المحاصيل الحالية ارتفاع يصل إلى المستوى الذي كان عليه الوضع قبل عام ١٩٧٠. واستنادا إلى هذه البيانات يقدر عدد الأشخاص الذين سيتلقون أقل من إمدادات الطاقة الموصى بها عام ٢٠٠٠ بنحو ١,٦ مليون نسمة.
- أبان تحليل أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط لمسح اقتصادي اجتماعي للبلاد بكاملها أن ٢٠ بالمائة من السكان كانوا يعيشون دون خط الفقر عام ١٩٩٨[٥]. وإذا اعتمد الافتراض المتفائل بأن نسبة التراجع الناجم عن التطور الاقتصادي هي ٥ بالمائة، فإن نسبة ١٥ بالمائة أو ١,٩ مليون شخص من مجموع السكان المتوقع (المقدر بنحو ١٢,٦ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٢) سيعيشون دون خط الفقر.

٣٠- ولتحديد المجموعات المؤهلة للاستفادة من مساعدات **البرنامج**، تقوم وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، التي أنشئت عام ١٩٩٦، بتقدير قدرات التصدي لدى السكان والأخطار التي تتهدد الأمن الغذائي باستمرار. وتجرى هذه التقديرات على أساس سلسلة من المؤشرات التي تشمل أرقام إنتاج المحاصيل، وملكية الأراضي، والفرص المدرة للدخل، والأصول الواقعة في حيازة الأفراد والمجتمعات، والمديونية، والهجرة، وإمكانات الحصول على الخدمات الأساسية والوصول إلى الأسواق، والأمن الشخصي، واستراتيجيات التصدي. وقد قسمت كمبوديا إلى مناطق اقتصاد غذائي على أساس نوع الغطاء النباتي، والإحصاءات الزراعية، وبيانات المسوحات الاقتصادية الاجتماعية وذلك لتحديد تأثير العوامل المختلفة ومنها الجفاف وإزالة الغابات وموارد المياه غير المستغلة على الأمن الغذائي على نحو دقيق. ويعطي **البرنامج** أولوية لمنطقتين من هذه المناطق هما منطقة الأراضي الواطئة البعلية ومنطقة الأعياص/الأحراج المتدهورة.

٣١- وتركز أنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش على مجموعات من الكوميونات التي تعاني بشكل مزمن من انعدام الأمن الغذائي وعلى كوميونات لم تخرج إلا مؤخرا من الحرب والعزلة (مناطق المصالحة). وتحتاج هذه الأخيرة إلى اهتمام خاص نظرا لعزلتها الاجتماعية وتردي بناها الأساسية وخدماتها وانتشار الألغام الأرضية فيها. وإذا كانت المناطق الريفية هي موضع التركيز الرئيسي للبرنامج الحالي، فإن جهودا ستبذل مع ذلك لتحديد المجموعات الضعيفة للاستفادة من تدخلات مدعومة من **البرنامج** في المناطق الحضرية.

٣٢- وإذا كانت أنشطة الغذاء مقابل العمل موجهة إلى مستفيدين منتقين إلى حد كبير على صعيد المجتمعات المحلية فإن من شأن أي تدخلات إضافية أن تساعد الأسر والأفراد شديدي الضعف (كإنشاء برك أو بساتين صغيرة للأسر التي ترأسها نساء، وتنظيم أنشطة خاصة للمسنين والمعوقين والعاطلين جزئيا عن العمل والجنود السابقين المسرحين، وإمكانات لتوليد الدخل لمن لا يملكون أي أراض). وستشترك المؤسسات المحلية والهياكل الاجتماعية الأخرى بما فيها المنظمات النسائية ولجان المعابد في اختيار التدخلات والمستفيدين.

٣٣- تؤكد قاعدة بيانات مشروعات **البرنامج** لعام ١٩٩٩ أن نحو ٥٠ بالمائة من القوة العاملة في أنشطة الغذاء مقابل العمل هم من النساء. وتبذل الجهود حاليا من أجل تشجيع أشد النساء فقرا (وأكثرهن من الشابات اللاتي يرأسن أسرا)

(٤) FAO: ESN-Nutrition Country Profiles. Cambodia 1999.
(٥) المسح الاقتصادي الاجتماعي لكمبوديا، ١٩٩٧، وزارة التخطيط/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

على المشاركة والإفادة على قدم المساواة من مساعدات **البرنامج** وتمكينهم لهذه الغاية. وهناك أيضا خطط موازية منها دعم مراقبات الأطفال في مواقع البناء التابعة **للبرنامج** يجري تطبيقها خلال عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه.

٣٤- ويبين الجدول التالي المتطلبات الغذائية للمستفيدين وأعدادهم المقدرة حسب المكون:

المتطلبات الغذائية (بالأطنان)	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		المجموع
	بالأطنان	النسبة المئوية	بالأطنان	النسبة المئوية	بالأطنان	النسبة المئوية	بالأطنان
توليد الدخل	٢٩ ٠٠٠	٧٠	٢٤ ٠٠٠	٦٠	٢٠ ٠٠٠	٦٢	٧٣ ٠٠٠
الدعم الاجتماعي	٩ ٣٠٠	٢٣	١٢ ٧٥٠	٣٢	١١ ٠٠٠	٣٤	٣٣ ٠٥٠
الاستعداد للطوارئ	٣ ٠٠٠	٧	٣ ٠٠٠	٨	١ ٥٠٠	٥	٧ ٥٠٠
المجمـــوع	**٤١ ٣٠٠**	**١٠٠**	**٣٩ ٧٥٠**	**١٠٠**	**٣٢ ٥٠٠**	**١٠٠**	**١١٣ ٥٥٠**

المستفيدون	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	المجمـــوع
توليد الدخـــل	١ ٣٥٠ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	٩٣٠ ٠٠٠	٣ ٤٠٠ ٠٠٠
المستفيدات	٦٧٥ ٠٠٠	٥٦٠ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
الدعم الاجتماعي	١٩٤ ٣٠٠	٢٩٧ ٣٠٠	١٧٨ ٤٠٠	٦٧٠ ٠٠٠
المستفيدات	١٠٢ ٩٥٠	١٥٧ ٣٥٠	٩٨ ٦٠٠	٣٥٨ ٩٠٠
الاستعداد للطوارئ	٨٥ ٠٠٠	٨٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٢٤٥ ٠٠٠
المستفيدات	٤١ ٥٠٠	٤١ ٥٠٠	٣٧ ٥٠٠	١٢٠ ٥٠٠
المجمـــوع	**١ ٦٢٩ ٣٠٠**	**١ ٥٠٢ ٣٠٠**	**١ ١٨٣ ٤٠٠**	**٤ ٣١٥ ٠٠٠**
مجموع المستفيدات	**٨١٩ ٤٥٠**	**٧٥٨ ٨٥**	**٦٠١ ١٠٠**	**٢ ١٧٩ ٤٠٠**
النسبة المئوية للمستفيدات	٥٠	٥١	٥١	٥١

٣٥- تتألف الحصة الغذائية في أنشطة الغذاء مقابل العمل من الأرز والسمك المعلب وفيتامين ألـف المقـوى والملـح المزود باليود. ويتلقى كل مستفيد ٢٠ كيلو غراما وسطيا في السنة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل في المجتمعـات المحلية. وتراعي الحصص الغذائية القيمة التحفيزية للسلع، ومقبوليتها، وجانب الانتقـاء الذاتـي فـي المشـروعات المجتمعية. ويقدر تحويل الدخل اليومي للمشاركين من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل بما بين ٠٠٠ ٤ و٥٠٠ ٤ ريال وهو ما يعادل الأجر اليومي لعامل غير ماهر في المناطق الريفية. وتحسب حصص برامج الدعم الاجتمـاعي علـى أساس الاحتياجات التغذوية وتصمم لتكفل استهلاكا أساسيا من الأغذية من حيث الطاقة والبروتين والدهنيـات. ويقـدم شركاء **البرنامج** التنفيذيين بعض الأغذية المكملة. وتوفر الحصة الغذائية المتوسطة ١ ٩٢٠ سعرا حراريا من الطاقـة و٣٧ غراما من البروتين و٣٣ غراما من الدهون.

انتقاء الأنشطة

٣٦- تتم معظم عمليات توليد الدخل والعمالة القائمة على الأغذية من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل. **ولأنشطة الغذاء مقابل العمل المجتمعية** أربعة أهداف أولها تلبية حاجة السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى "شبكة أمـان" غذائية فورية. وستدعم أنشطة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش فرص الدخل والعمل في مجموعات من الكوميونات التي

تعاني بشكل مزمن من انعدام الأمن الغذائي وفي مناطق المصالحة. وسيدعم **البرنامج** أيضا نظم الإقراض كمصارف الأرز التي تبرهن عن التزام ومعرفة والتي يشجعها الشركاء الآخرون. وستفيد مجتمعات المستقطنين الحضرية التي تنتشر فيها الفاقة والبطالة المزمنة من فرص العمل القصيرة الأجل القائمة على الأغذية.

٣٧- والهدف الثاني هو تعزيز البنى الأساسية الرئيسية القائمة والإسهام في تسريع عملية التنمية الريفية. فتحسين الطرق وصيانتها أمران أساسيان لتكامل الأسواق، وتنمية موارد المياه (الحواجز والسدود والأقنية) تؤدي إلى زيادة الإنتاج بما في ذلك إمكانية جني محصولين، والبستنة وبرك الأسماك تنوع مصادر الدخل، ومشروعات الصرف الصحي تدبير صحي أساسي. وسيقوم **البرنامج**، على نحو متزايد، بربط مشروعات البناء التي تستخدم الغذاء مقابل العمل بمساعدات تقنية من مانحين آخرين.

٣٨- وانسجاما مع توصيات التقدير الفني لأنشطة الغذاء مقابل العمل لعام ١٩٩٩ فإن **البرنامج** سيعقد اتفاقا مع المستفيدين لصيانة الطرقات الفرعية لمدة سنتين من أجل تعزيز مقاومة الطرق الترابية التي تبنى من خلال الغذاء مقابل العمل. وسترتب أنشطة الغذاء مقابل العمل المجتمعية – التي تنفذ مع إدارات التنمية الريفية في المقاطعات التي تتبع وزارة التنمية الريفية – تكاليف من غير الأغذية لمواد البناء من أجل تصريف المياه وتعبيد الطرق وشراء أدوات للحفر والبناء. وقد وقع **البرنامج** على مذكرة تفاهم مع الصندوق الاجتماعي لمملكة كمبوديا الذي يموله البنك الدولي من أجل تقديم مدخلات غير غذائية كالمجاري السفلية والجسور وبوابات التحكم بالمياه دون أن تترتب على **البرنامج** أي تكلفة من جراء ذلك.

٣٩- والهدف الثالث هو توفير نقطة ارتكاز للمشاركة والتخطيط من جانب المجتمعات المحلية. وقد تعاون **البرنامج** على نحو وثيق خلال عام ٢٠٠٠ مع عملية سيلا اللامركزية التي تقوم لجان تنمية القرى من خلالها بتخطيط استعمال الموارد الواردة بين **البرنامج** وصندوق التنمية المحلية. وكل الموارد، سواء كانت نقدا أو أغذية، تتطلب مساهمة محلية. وستشمل التدخلات مجالات تنمية الموارد البشرية (التعليم الأساسي وتدريب المهارات ومحو الأمية لدى الكبار وتدريب المعلمين)، ودعم الصحة (مساعدة مرضى السل والجزام في إطار برامج وطنية للمعالجة، والتثقيف في مجال الصحة الإنجابية والأنشطة الخارجية المجتمعية)، وتقديم المساعدات الاجتماعية (دعم المجموعات الضعيفة بما في ذلك أطفال الشوارع ومن فقدوا أطرافهم ويتلقون المساعدة في مراكز الأطراف الصناعية، واليتامى وغيرهم من الأشخاص الضعفاء الذين تحددهم الوكالات الشريكة). وقد طور **البرنامج** بالتشاور مع عملية سيلا، نظاما تقوم لجان التنمية المحلية بموجبه بجمع مساهمة محلية من الأرز غير المقشور تستخدم لتلبية الاحتياجات الغذائية التي يحددها المجتمع المحلي.

٤٠- والهدف الرابع هو التشجيع على المصالحة وتعزيز إعادة دمج الجنود المسرحين وقوات المقاومة والنازحين السابقين والعائدين في المجتمع. ويبين المسح الخاص **بالبرنامج** لهذه الفئات السكانية أن ما يزيد عن ٤٠ بالمائة منهم كانوا إما جنودا أو جنودا سابقين خلال العشر سنوات الأخيرة. لهذا فإن دمج المجموعات المعزولة سابقا وقوات المقاومة في المسار الرئيسي للمجتمع الكمبودي مسألة في غاية الأهمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية مستقبلا. والتماسك الاجتماعي هو أحد الأهداف الأولية التي تم تحديدها من خلال عملية إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٤١- ستوجه الأنشطة التي تنفذ في إطار **القطاع الاجتماعي** إلى مجموعات رئيسية من الأشخاص المحرومين اجتماعيا في مختلف أنحاء البلاد لتعالج الأزمات الاجتماعية والشخصية وتبني القدرات البشرية من خلال دعم التعليم والتدريب. وسيتم اختيار منظمات إنمائية ذات سجل مشهود به. وستعطى الأولوية، حيثما كان ذلك ممكنا، للمبادرات التي تنفذ في

مجالات **البرنامج** الرئيسية. وتشمل التدخلات مجالات تنمية الموارد البشرية (التعليم الأساسي التدرب على المهارات، محو أمية الكبار، تدريب المعلمين) والدعم الصحي (تقديم المساعدة لمرضى السل والجزام في البرنامج الوطني للرعاية الصحية، والصحة الإنجابية وأنشطة توعية المجتمع) والمساعدة الاجتماعية، (دعم المجموعات الضعيفة بما في ذلك أطفال الشوارع والمعوقين الذين يتلقون مساعدة للحصول على أطراف صناعية واليتامى وغيرهم ممن تحددهم الوكالة الشريكة).

٤٢- أما الهدف الرئيسي فهو معالجة أنماط محددة من الحرمان في المناطق الحضرية والريفية ناجمة عن التشرد والمرض والعجز وعدم التمكن من الحصول على التعليم والرعاية الصحية أو عن انتهاكات لحقوق الإنسان. وقد طور **البرنامج**، لأغراض إقامة الشراكات مع شركاء التنفيذ كالمنظمات غير الحكومية والحكومة ولجان القرى، معايير انتقاء تشدد على: (١) النساء والأطفال من غير القادرين على الحصول على التعليم والعمل المنتظم؛ (٢) والمكملات التغذوية للأشخاص الذين يخضعون لنظم تغذية صارمة (كمرضى السل والجزام)، والأشخاص الذين يعانون من حرمان شديد (المستقطنون وأطفال الشوارع والمسنون الذين يعيشون وحيدين) أو من إساءات (العاملون السابقون في تجارة الجنس)؛ (٣) مدى ارتباط المشروع بأنشطة إنعاش أخرى (رعاية أطفال المشاركين في مشروعات الغذاء مقابل العمل، وإعادة دمج الأطفال العاملين سابقا في مجال الجنس في المجتمع)؛ (٤) جودة الوكالة التنفيذية (التي يتحقق منها من خلال نظام للإبلاغ) واحتمالات دوام تمويلها.

٤٣- وسيقدم **البرنامج**، من خلال برنامج خارجي مع وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء ووزارة التعليم إضافة إلى منظمات غير حكومية، وجبات يومية للمشاركين في خطط التدريب المهني والتعليم الأساسي. وقد شكل هذا القطاع الفرعي ١٤ بالمائة من مخصصات **البرنامج** الغذائية للدعم الاجتماعي عام ٢٠٠٠. وسيدعم **البرنامج** أيضاً الدعاة المتطوعات للترويج لبرنامج الصحة الإنجابية وخدمة المجتمع الذي يغطي نحو ١٧٠ ٠٠٠ امرأة في السنة والذي يتبع وزارة شؤون المرأة والمحاربين القدماء بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٤٤- وفي مناطق تاكيو انضم **البرنامج** عام ١٩٩٩ إلى مشروع لوزارة التربية والشباب والرياضة مدعوم من البنك الدولي هو مشروع تحسين نوعية التعليم في مبادرة للتغذية المدرسية تقدم الدعم لـ ٦٤ مدرسة ابتدائية في المقاطعة. وتزويد الأطفال بوجبة واحدة في اليوم (الإفطار) يعزز فرص حصولهم على التعليم الأساسي كما يعزز قدرتهم على التعليم والتحصيل. وتتحمل المجتمعات المحلية كامل تكاليف تقديم الوجبات، باستثناء الحصص التي يقدمها **البرنامج**. وقد أوصى تقييم منتصف المدة لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وبعثة التقييم المشتركة بين **البرنامج** ومنظمة اليونسكو لاحقا بأن تستمر هذه المبادرة في المدارس الإقليمية التي تتوافر فيها مدخلات إضافية من مشروع تحسين نوعية التعليم ووزارة التربية والشباب والرياضة، وحيثما وجدت برامج أخرى للتعليم الابتدائي والصحة ودعم المجتمع بغية تعزيز سعي الحكومة من أجل إعادة بناء نظام التعليم الأساسي القائم على المجتمعات المحلية. ومن المتوقع أن توجه هذه البرامج تطوير استراتيجيات وطنية "لتوفير التعليم للجميع" في المستقبل كما وعدت الحكومة. وينبغي تقييم المشروع الرائد قبل نقل أنشطة التغذية المدرسية إلى مشروع منفصل.

٤٥- سيواصل **البرنامج** دعمه للبرنامج القطري للسل التابع للمركز الوطني لمكافحة السل التابع لوزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبمساعدة تقنية من الوكالة اليابانية للتعاون الدولي. فالسل ما زال يمثل خطراً كبيراً على الصحة في كمبوديا إذ يبلغ معدل انتشاره ٣٠٠ حالة في كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، وهو أعلى معدل في إقليم جنوب شرقي آسيا. وتحقق الأغذية التي يقدمها **البرنامج** غرضين اثنين هما تقديم مكملات تغذوية وتوفير حافز على

متابعة المعالجة. وتفيد منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة بأن نسبة شفاء المرضى الذين يفيدون من المعونة الغذائية تبلغ ٩٢ بالمائة.

٤٦- وستعود برامج تغذية الفئات الضعيفة بالنفع على ضحايا العنف المنزلي من النساء والأطفال الذي يعملون في مكبات القمامة في المناطق الحضرية وclients of drop وcrisis centres والمنتشلين من تجارة الجنس وغيرهم. ويشمل نطاق الأنشطة توفير المسكن وتقديم المشورة والتعليم وتدريب المهارات. وسيوفر **البرنامج** أيضاً مساعدات مؤقتة للشباب الذين أعيد دمجهم في أسرهم.

٤٧- ويتصل الهدف الثالث بدعم **الاستعداد للطوارئ والتصدي لها** على الصعيد القطري. وتشمل الأنشطة ما يلي: (١) الاستجابة السريعة كتلبية الاحتياجات المقدرة من المعونة الغذائية؛ (٢) مساعدة الحكومة على تزويد سائر وكالات المساعدة بمعلومات مباشرة وفي الوقت المناسب عن الكوارث الناشئة. ومن المفيد أن يكون **للبرنامج** موظفون في تسعة مكاتب فرعية في المقاطعات. ويشارك **البرنامج** في جهازين معنيين هما اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث التابعة للحكومة ومجموعة التصدي للطوارئ التي تتألف من الصليب الأحمر الكمبودي ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية.

٤٨- بدأت عملية تسريح العسكريين عام ٢٠٠٠ وهي عملية تقوم بها القوات المسلحة الملكية الكمبودية ويتم تنسيقها بمساعدة من البنك الدولي بمشاركة عدد من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. وسيدرس **البرنامج** إمكانية مواصلة المساهمة في المنح التي تعطى للعسكريين المسرحين رهناً بمستوى التمويل المكمل من جانب المانحين. ومن المفروض أن يتلقى ٣٠ ٠٠٠ من الجنود السابقين فور تسريحهم، وكذلك مجموعات خاصة من المستفيدين المرضى المزمنين والمحاربين المسنين والمعوقين، حصصاً منزلية. ويستفيد الجنود الذين يعاد توطينهم بعد تسريحهم وأسرهم من برامج **البرنامج** المنتظمة في قراهم عند الحاجة.

٤٩- ولا بد للدفاع بفعالية ونشاط عن احتياجات وحقوق الفقراء المحرومين من الأمن الغذائي من وضع **استراتيجية للمناصرة** (الهدف الرابع). ويتطلب هذا تعزيز وعي الموظفين والشركاء بحق الإنسان بالتمتع دون أي تمييز بحقوقه في الغذاء والموارد الإنتاجية والتعليم والمساواة بين الجنسين والتنمية القائمة على المشاركة وتدريبهم عليها. وأول خطوة في هذا الاتجاه هي وضع إطار للسياسات يتفق مع برنامج برنامج الأغذية العالمي في كمبوديا – بيان رسالة يستند إلى شواغل مؤتمر القمة العالمي بشأن الغذاء الذي عقد عام ١٩٩٦ وكذلك إلى التزامات **البرنامج** تجاه النساء. وسيوزع هذا الإطار مع قاعدة المعارف المتعاظمة عن تحديد المستفيدين الضعفاء. وسيطلب إلى شركاء التنفيذ التقيد بمعايير شفافية المشروعات على أساس هذا الإطار وأن ينشطوا في الترويج له. وسيتعاون **البرنامج** أيضاً على نحو وثيق مع السلطات الحكومية من أجل الأخذ بهذه المبادئ وتدعيمها على سائر المستويات.

٥٠- وكثير من مشروعات **البرنامج** للإنعاش لا يتصل بالتدخلات الغذائية القصيرة الأجل فحسب بل يتصل أيضاً بخلق الأصول على المدى الطويل. ومن العوامل الهامة في تعزيز الشعور بالملكية مسألة الحقوق القانونية وإمكانات الوصول إلى الأراضي والغابات ومصائد الأسماك والمرافق التعليمية والصحية والمسكن الدائم. وتوطيداً للشعور بالملكية سيسعى **البرنامج** للحصول على مدخلات مالية وشخصية من المجتمعات المستفيدة كما من السلطات الحكومية على صعيدي الدوائر والمقاطعات. وأخيراً، فإن فعالية الدعوة للأمن الغذائي ستعتمد على تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين وكالات الأمم المتحدة بما يكفل قيام "منبر مشترك" بشأن الأمن الغذائي.

٥١- ويخطط **البرنامج** لاستضافة مؤتمر قطري عن المعونة الغذائية والأمن ليعتمد برنامج عمل قطري لعملية الإنعاش ككل وليضع استراتيجية للدعوة تشمل، في جملة أمور أخرى، إطاراً للسياسات وقاعدة معارف عن الهشاشة

والشراكات، وليعالج الشعور بالملكية. ومن الأنشطة الهامة الأخرى متابعة قرارات الندوة الدرسية القطرية الأولى عن الأمن الغذائي والتغذية على الصعد القطرية والمجتمعية والأسرية وأن يقدم مدخلات إلى المشاورات الدورية بين المانحين والحكومة التي يرأس **البرنامج** مجموعة العمل المعنية بالأمن الغذائي فيها. وقد شارك **البرنامج** وساهم في المؤتمر القطري الأول بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية في كمبوديا في عام ١٩٩٩.

٥٢- وأخيرا، فإن الهدف الخامس يتعلق **ببناء القدرات**. ويعتبر بناء قدرات وزارات التنفيذ الحكومية والمجتمع المدني في كمبوديا حجر الزاوية لأي استراتيجية فعالة للإنعاش (انظر الفقرات المعنية بالمكونات البرمجية الأساسية وبناء القدرات). ويجري حاليا وضع خطة للتدريب تقوم على أساس جرد واسع النطاق للمهارات وتقدير للاحتياجات من النظراء والموظفين المحليين. وستركز هذه الخطة على تعزيز إدارة المشروع وعلى النهج القائمة على المشاركة وعلى التخطيط الاستراتيجي.

٥٣- وستتابع وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها سلسلة دوراتها التدريبية وحلقاتها العملية مع سبع وزارات تنفيذية. وستركز على نظام المعلومات الجغرافية ورسم الخرائط والتحليل الإحصائي بهدف تسليم إدارة هذه الوظائف (ومعداتها) قبل نهاية عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التي مدتها ثلاث سنوات.

آليـــة إقـــرار الأنشطة

٥٤- **أنشطة الغذاء مقابل العمل:** تناقش قائمة كل كوميونة مستفيدة وتقر مع الوزارات المكلفة بالتنفيذ من خلال لجنة التنمية الريفية في المقاطعات ويعلم كل مجتمع محلي بمخصصاته السنوية من الأغذية. وحيث توجد لجان لتنمية القرى تعتمد عملية **سيلا** أو عملية تخطيط مشابهة. وحيث لم يتم إنشاء لجان لتنمية القرى تشكل لجنة للمشروع. وتقوم اللجان بتقدير الاحتياجات وتخطيط المخصصات مع المجتمع المحلي. وتنص المبادئ التوجيهية على حد أقصى للحصص الغذائية. وتحسب معايير الأشغال المعيارية بالنسبة للطرق والأقنية وبرك الأسماك على أساس حجم الأتربة المنقولة، وللمشروعات الأخرى (كالبناء وتمهيد الأراضي والبستنة وزراعة الأشجار) يتم وضع معايير عمل مخصصة. وتشرف المجتمعات المحلية على الأنشطة اليومية ويقوم موظفو الرصد التابعون **للبرنامج** بزيارات دورية للمواقع للتأكد من التقدم المحرز ومن الجودة التقنية. وعند الانتهاء، يقوم زعماء المجتمع المحلي وشركاء التنفيذ بتقييم المخرجات النهائية التي يقوم موظفو **البرنامج** بالتحقق منها أيضا على‌نحو مستقل.

٥٥- **أنشطة الدعم الاجتماعي:** يحدد **البرنامج** مخصصات غذائية سنوية لكل مقاطعة وسيتم إنشاء "صندوق للأغذية" يتقدم شركاء التنفيذ إليه بطلباتهم. وسينظر في الطلبات التي تقدم إلى الصندوق استنادا إلى معايير محددة تتعلق بالمستفيدين واستراتيجيات التنفيذ. وسيوقع على اتفاق سنوي مع شركاء التنفيذ قابل للمراجعة كل ثلاثة أشهر في حالة الضرورة. وتشجيعا للطلبات من الهيئات الناشئة كلجان التنمية القروية الجديدة، سيعمد مديرو **البرنامج** الميدانيون إلى الترويج بنشاط للصندوق ولمجموعة من الخيارات المتعلقة بالمشروعات.

الترتيبات المؤسسية وانتقاء الشركاء

٥٦- سيتعاون **البرنامج** مع وزارة التنمية الريفية التي ستبقى شريكه الفني والتنفيذي الرئيسي لأنشطة الغذاء مقابل العمل كما سيتعاون مع وزارات أخرى والإدارات التابعة لها في المقاطعات. فعلى سبيل المثال ستكون وزارة شؤون المرأة وشؤون المحاربين القدامى الجهة النظيرة لإدارة المرأة في التنمية بأنشطتها في مجال التدريب المهني والقانوني والصحي ومحو الأمية لدى النساء والتعليم غير النظامي (بمساعدة من منظمة اليونيسيف) ورعاية الأطفال ومراكز

رعاية الأطفال النهارية. وستجري استشارة الوزارة بشأن تطوير أنشطة جديدة تتوافق مع سياسة تمكين التنمية لصالح الفتيات والنساء المعدمات. أما وزارة التربية والشباب والرياضة فهي الجهة النظيرة لمبادرات التعليم الأساسي.

٥٧- اعتمدت الحكومة سياسة **سيلا** كسياسة وطنية للتخطيط للتنمية الريفية ومن المقرر توسيعها. وكان قد تم تطوير النموذج في برنامج للتنمية الريفية والتخطيط ممول من مكتب خدمات المشروعات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعروف سابقا بمختصر CARERE. وسيستمر العمل من أجل التحول إلى اللامركزية مما سيعزز من أهمية عملية **سيلا** – وتخطط الحكومة لعقد انتخابات على مستوى القرى عام ٢٠٠١ وأن تنفذ قانونا لإدارة الكوميونات يقضي بإنشاء مجالس كوميونات تتمتع بصلاحية جمع الإيرادات وتلقي الأموال وإدارة التنمية المحلية. وتقوم لجان تنمية الكوميونات اليوم فعلا بوضع خطط لتحديد الاحتياجات والموارد وتقرير المساهمات المحلية في مبادرات التنمية المستدامة في مناطقها. وسيجري بعد ذلك دمج خطة تنمية الكوميونات في خطة تنمية المقاطعات التي تجيزها لجنة التنمية الريفية للمقاطعات. وسيقوم شركاء **البرنامج** بالعمل على نحو متزايد من خلال هذه الهياكل لتحديد المشروعات التي تقوم على المشاركة وتتطلب معونات غذائية. وقد وفر **البرنامج** منذ أغسطس/آب ١٩٩٩ مخصصات غذائية للجان تنمية الكوميونات في أربع مقاطعات شمالية غربية ستقوم اللجان ذاتها ببرمجة توزيعها وفق نموذج سيلا. وسيجرى عام ٢٠٠٠ تقييم مشترك بين **البرنامج** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة للتعاون بين **البرنامج** وعملية سيلا تمهيدا لتوسيع نطاقها من ٧ مقاطعات إلى ١٢ مقاطعة.

٥٨- وسيعتمد البرنامج على مدخلات إدارية وتقنية ومالية من عدة مشروعات شريكة ذات تمويل منفصل حيثما وجدت. وقد تم التوقيع على مذكرات تفاهم لإقامة تعاون وثيق ضمن المشروع الثلاثي المشترك بين وزارة التنمية الريفية وصندوق دعم الزراعة الألماني **والبرنامج** بشأن مشروع تحسين الطرق الفرعية ومع مشروع الصندوق الاجتماعي لمملكة كمبوديا الممول من البنك الدولي. ومن الشركاء الآخرين المحتملين الجهات التي تدير برامج كبرى للتنمية الريفية كبرنامج العمل المجتمعي للدفاع عن حقوق الطفل التابع لمنظمة اليونيسيف في خمس مقاطعات، وبرنامج دعم قطاع الزراعة في كمبوديا التابع للاتحاد الأوروبي في ست مقاطعات في المناطق الشرقية الوسطى ومشروعات الوكالة الألمانية للتنمية الدولية للأمن الغذائي المتكامل وتنمية المقاطعات بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مقاطعتين ومشروع إصلاح نظام الري في ستونغ شهينيت المدعوم من مصرف التنمية الآسيوي، وبرنامج في مقاطعتين تابع لمنظمة غير حكومية هي شركاء من أجل التنمية.

٥٩- وقد تعاون **البرنامج** في أوائل عام ٢٠٠٠ مع ما يزيد عن ١٠٠ منظمة غير حكومية كمبودية ودولية وقام بشكل رئيسي بتقديم المساعدة لأنشطة الدعم الاجتماعي. ولا تستخدم برامج معظم هذه المنظمات سوى جزءا صغيرا من كميات المعونة الغذائية. أما البرامج الكبرى فيضطلع بها بالتعاون منظمات غير حكومية وقعت على مذكرات تفاهم دولية مع البرنامج، ومنها منظمة "كير" الدولية والاتحاد اللوثري العالمي ووكالة اديفينتست للتنمية والإغاثة ومنظمة الرؤية العالمية الدولية. وسيواصل **البرنامج**، في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه، العمل مع المنظمات الحكومية التي تعترف بها رسميا الوزارات المكلفة بالتنفيذ والتي تقوم بدور إداري ورقابي ومالي مكمل. وسيجري تعزيز التعاون المباشر مع الوزارات المكلفة بالتنفيذ.

بناء القدرات

٦٠- يرمي بناء القدرات بوصفه هدفا شاملا إلى تعزيز القدرات والتمكين من نقل المسؤوليات. وتعزيزا لعمليات **البرنامج** فقد تم إجراء تقييم شامل لما يحتاجه **البرنامج** والنظراء من مهارات وتدريب. واستنادا إلى هذا التقييم سيجري

وضع إطار لتدريب الموظفين وانتقاء المتدربين وتحديد الموضوعات المناسبة (انظر الجزء الفرعي المتعلق بالمكونات البرمجية الرئيسية). وستواصل الوزارات المكلفة بالتنفيذ وبخاصة وزارة التنمية الريفية على الصعيد القطري وإدارات التنمية الريفية التابعة لها في المقاطعات مع ما تعانيه تاريخيا من نقص في القدرات الإدارية والتقنية والمالية، الاعتماد على الدعم إلى حد كبير من أجل الاحتفاظ بموظفيها الأكفاء النظراء. ويبلغ مجموع الموظفين المندوبين من الوزارة للعمل كنظراء في برامج **البرنامج** على صعيد المقاطعات ١٠٦ موظفين يوفر لهم التدريب وتصرف لهم علاوات على رواتبهم لقاء قيامهم بأعمال في مجال الرصد والتقييم. وسيشجع **البرنامج** ندب الموظفين من وزارات أخرى كوزارة شؤون المرأة والمحاربين القدامى ووزارة التربية والشباب والرياضة كي يتولوا مزيدا من المسؤوليات على صعيد المقاطعات.

٦١- ويدير الموظفون المحليون إدارة كاملة سائر المكاتب الفرعية **للبرنامج** التي تغطي ٢٤ مقاطعة وبلدية (هناك وسطيا ٥ موظفين في كل مكتب). وقد ارتفعت نسبة الموظفات الميدانيات العاملات في المكتب القطري للبرنامج من ١٥,٧ بالمائة إلى ٣٧ بالمائة في الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠. ويبقى الهدف الطويل الأجل هو تحقيق التوازن الكامل في صفوف العاملين على الصعيد القطري وفق ما تنص عليه خطة المكتب القطري للمساواة بين الجنسين.

ترتيبات النقل والإمداد

٦٢- تم إنشاء شبكة من ١٣ مخزنا في سائر أرجاء البلاد. ولدى **البرنامج** اليوم القدرة على نقل السلع من الميناء إلى نقطة التسليم المركزية بالشاحنات البرية أو بواسطة السكك الحديدية، ومن نقطة التسليم المركزية إلى نقطة التسليم الأمامية بالشاحنات البرية والسكك الحديدية والصنادل، ومن نقطة التسليم الأمامية إلى نقطة التسليم النهائية بواسطة الشاحنات. ويعمل في المكتب القطري **للبرنامج** موظف دولي واحد للنقل والإمداد وستة موظفين محليين ضمن الوحدة المسؤولة عن الإدارة العامة لحركة السلع والإبلاغ والمشتريات المحلية. وتتم عمليات النقل الثانوي (نقاط التسليم الأمامية – نقاط التسليم النهائية) من خلال قطاع النقل الكمبودي التجاري الذي يشهد توسعا. وستوزع الأغذية على نحو ٦٥٠ نقطة تسليم نهائية من نقاط التسليم المركزية ونقاط التسليم الأمامية. وستسلم المخصصات الغذائية للدعم الاجتماعي عموما مرة كل ثلاثة أشهر.

٦٣- وتقدر المشتريات المحلية من عام ٢٠٠١ فصاعدا في حدود ٠٠٠ ١٢ طن من الأرز و٣٣٥ طنا من الملح المزود باليود في السنة الواحدة، استنادا إلى تقديرات دعم المانحين. وسيؤثر هذا تأثيرا إيجابيا على الاقتصاد المحلي مع تحقيق وفورات كبيرة في تكاليف النقل والمناولة الدوليين.

٦٤- سيقوم **البرنامج** بتوفير تدريب منتظم على إدارة المخازن والمخزونات ومعالجة خسائر ما بعد الشحن والتخليص لموظفي الإمداد في المخازن. وستدخل تحسينات أخرى على نماذج وإجراءات الإبلاغ الموحدة وعلى تطبيقها.

٦٥- ولم تتمكن الحكومة إلى اليوم من المساهمة بحصة في تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة لحركة السلع. ويجري **البرنامج** حاليا مفاوضات من أجل الحصول على إعفاء من تسديد رسوم التخزين والتخليص في الموانئ. وسيشرع أيضا بمفاوضات من أجل الحصول على موافقة الحكومة على تزويد **البرنامج** مجانا بمخازن مملوكة من الحكومة.

الرصد والتقييم

٦٦- يقوم معظم نظام الرصد الحالي **للبرنامج** على عمليات ومدخلات ومخرجات وقواعد بيانات كمية تتبع مخصصات الحصص الغذائية والمشاركين والمستفيدين. وقد تم بنهاية عام ١٩٩٩ تحليل بيانات خط الأساس المستقاة من ثلاثة مسوحات شاملة واستخدمت لأغراض التحديد. واستنادا إلى هذه البيانات وبعد تحسينها سيقوم توسيع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش بالتركيز على قياس الآثار القصيرة والطويلة الأجل للمشروعات وعلى مدى إمكانية قياس النتائج.

٦٧- وسيجرى ضمن عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش وباستخدام بيانات خط الأساس وتحسين ترتيبات الرصد، تقييم النتائج المتوسطة الأجل وتقديرها كما باستخدام مصادر المعلومات التالية:

- قاعدة بيانات للمشروع مع تقارير مجمعة دوريا لتتبع تقدم البرنامج بما في ذلك الالتزام بتقديم الحصص الغذائية وعدد المشاركين والمستفيدين، والمساواة بين الجنسين، واستكمال البنى الأساسية ومعطيات رسم الخرائط ومصادر الأغذية حسب المانحين؛
- مسحان تفصيليان لخط الأساس أجريا عام ١٩٩٨ ومسح لقضايا الجنسين أجري عام ١٩٩٩ من شأنهما المساعدة في تقييم الوضع الحالي للسكان المستفيدين، وخصائص الضعف، وانعدام الأمن الغذائي، وصفات المستفيدين، والمشاركة في البرامج؛
- تقديرات الهشاشة في القرى وعدة مسوحات مخصصة عن قضايا تتراوح بين تحاليل لحركة السير على الطرق المشادة من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل إلى تغير الظروف في مناطق المصالحة؛
- استعراض تقني سنوي لنوعية البنى الأساسية التي بنيت من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل؛
- مسح قياسي بشري وللأمن الغذائي شرع به كمشروع تديره الحكومة عام ٢٠٠٠ يجمع بين بيانات من مناطق مشروعات **البرنامج**، ومن مناطق مشروعات اليونيسيف، وبيانات ثانوية من التعداد القومي لعام ١٩٩٨، وتقديرات المحاصيل مرة كل سنتين، ومسوحات استخدام الأراضي، والمسح الديموغرافي للصحة، ونظام معلومات إدارة التعليم، والمسح القطري للمغذيات الدقيقة؛
- مسوحات اقتصادية اجتماعية مختلفة تستخدم لتتبع التغير مع الزمن ولتقدير الهشاشة. وتشمل هذه المبادرة تقديم تقارير شهرية ويجري تنفيذها بالتعاون مع نقاط تنسيق مركزية مدربة من قبل **البرنامج ومنظمة الصحة العالمية** في سبع وزارات.

٦٨- لقد تم اكتساب خبرات مؤسسية كثيرة في مجال جمع هذه البيانات ومعالجتها وتحليلها. وستجرى دراسات متابعة لمسوحات خط الأساس هذه عام ٢٠٠١ وسيضطلع أيضا بمسوحات دورية للآثار المتوقعة ولمدى رضى المستفيدين وتوليد الأصول.

٦٩- وقد تم وضع مؤشرات بسيطة قابلة للقياس لقياس الآثار القصيرة الأجل (التعويض عن النقص الموسمي – فجوة الجوع) والأمن الغذائي المستدام الطويل الأجل. وتشمل هذه المؤشرات استخدام الحصص الغذائية (ومدى ملاءمة مستوياتها)، وتغير آليات التصدي، واستخدام الأصول التي يتم توليدها (كالطرق والبنى الأساسية في مجال الري). وقد نفذ البرنامج ما يزيد عن ٤٠٠ ٢ نشاط منفصل للغذاء مقابل العمل خلال عام ١٩٩٩ منها ٠٠٠ ١ نشاط مستقل لتحسين الطرق أو بنائها. وقد أنشئت قاعدة بيانات منفصلة لقياس استخدام الطرقات حسب الكميات المنقولة قبل بناء الطرق وبعدها. وفضلا عن هذا، يجري تحديد مشروعات الغذاء مقابل العمل جغرافيا بالاستعانة بمعطيات نظام المعلومات الجغرافية. وتتطلب أنشطة الدعم الاجتماعي مجموعة منفصلة من المؤشرات تعكس أهدافا متكاملة (تعزيز

الصحة والتعليم مثلا). وسيتم وضع مؤشرات محددة للمكون الحضري الجديد الصغير من عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وستزداد أهمية الموضوعات الشاملة (كالمساواة بين الجنسين وبناء القدرات) في نظم الرصد.

٧٠- أعد المكتب القطري **للبرنامج** برنامج عمل للرصد والتقييم يبين المؤشرات ذات الصلة والأهداف الكمية وخطط الدراسات ومنهجياتها، ويعرض إطارا نظريا متينا لتحليل البيانات ويحدد مسؤوليات الموظفين الخاصة. وسيواصل **البرنامج** جهوده هذه توصلا إلى وضع نظام عام للرصد والتقييم مع مؤشرات للتوجيه والتدريب والرصد المنتظم.

٧١- وسيواصل **البرنامج** اهتمامه بقياس مدى نجاح الجهود التي تبذل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في المشروعات المدعومة من **البرنامج**. وعندما توفر مسوحات خط الأساس معلومات منفصلة عن صحة النساء والأطفال وتغذيتهم ووضعهم الاقتصادي الاجتماعي سيقوم مشروع البحوث الخاصة بقضايا الجنسين التابع **للبرنامج** بدراسة الآثار المحددة لأنشطة الغذاء مقابل العمل على الأسر التي ترأسها نساء. ومن المقرر إجراء مسوحات متابعة في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش.

تدابير الأمن

٧٢- على الرغم من أن الاتفاقات التي عقدت بين الحكومة وقواد الخمير الحمر سابقا قد قضت عمليا على كل الأنشطة العسكرية في البلاد فإن بعض حوادث قطع الطرق المسلحة ما زالت تقع في بعض المقاطعات. وقد يؤدي تزايد أعداد العاطلين عن العمل وتخفيض عدد العاملين في الخدمة المدنية والقوات المسلحة إلى ارتفاع في الجرائم الصغيرة وبخاصة في المناطق الحضرية.

٧٣- ومع ذلك فإن كل مناطق كمبوديا تقريبا أصبحت مفتوحة أمام **البرنامج**. ولكن كمبوديا ما زالت ضمن المرحلة الأمنية الأولى التي تستدعي الحصول على تراخيص بالسفر مما يعني أن وكالات الأمم المتحدة تتقاسم تكاليف وحدة الأمم المتحدة للأمن والاتصالات ومقابل مساهمة قدرها ٣٠ ٠٠٠ دولار في السنة (من أصل مبلغ إجمالي قدره ٣٦٠ ٠٠٠ دولار) يتمتع **البرنامج** بالحق في استخدام شبكة اتصالات لاسلكية واسعة النطاق وبتنسيق عام للشؤون الأمنية.

استراتيجية الإنهاء

٧٤- إن توسيع عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش ٦٠٣٨ (التوسع الأول) ومدتها ثلاث سنوات مدرجة في الدورة البرمجية لوكالات الأمم المتحدة. وهي تغطي السنوات الثلاث الأولى من دورة إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهو ما يجعل **البرنامج** يتوافق مع الخطة الحكومية الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية/الاجتماعية (٢٠٠١-٢٠٠٥).

٧٥- ستنطوي استراتيجية الإنهاء بالنسبة **للبرنامج** على تحسينات تراكمية في الإدارة الذاتية للمشروعات وبعض المسؤوليات المالية التي تتوازى مع تعزيز الاستقلال الذاتي لا سيما على صعيد الحكم المحلي. ومع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الإداري للحكومة (تقليص جهاز الخدمة المدنية) وبرنامج تسريح العسكريين فإن الأموال التي ستوفر من هذه الرواتب سيتم تحويلها إلى رواتب عالية لموظفي الخدمة المدنية المتفرغين. وسيتم تسريع تشكيل مجالس الكوميونات المنتخبة لتكون وحدات حكومية إدارية تتمتع بصلاحيات فرض الضرائب "وهذا، إضافة إلى الضرائب التي تفرض على الأسواق والعقارات، سيؤدي إلى توليد دخل من أجل التنمية وبالتالي إلى خفض مواز للأموال التي يخصصها المانحون لأشغال الطرق وغيرها من البنى الأساسية. وسيقوم **البرنامج** برصد التقدم المحرز في كل من هذه المجالات وبالمطالبة بزيادة المساهمات المحلية و/أو القطرية الحكومية في المشروعات التي يضطلع بها.

آليـــة الاحتياط للطوارئ

٧٦- ستخصص كمية احترازية قدرها ١ ٥٠٠ طن في السنة للاستجابة المستعجلة لعمليات الطوارئ والإغاثة القصيرة الأجل في إطار عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش. وفي حالة وقوع حالة طوارئ قطرية فإن هذه الكمية ستتيح اســـتجابة أولوية ريثما يتم إقرار عملية للطوارئ.

توصية المديرة التنفيذية

٧٧- توصي المديرة التنفيذية المجلس بإجازة عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه وفق الميزانية المقترحة في الملحقيـن الثاني والثالث.

الملحق الأول

الملحق الثاني

تفاصيل تكاليف المشروع

	الكمية (بالأطنان)	تكلفة الطن (بالدولار)	مجموع القيمة (بالدولار)
التكاليف التي يتحملها البرنامج			
ألف – تكاليف التشغيل المباشرة			
تكاليف السلع[1]			
– الأرز	١٠٠ ٧٩٧	٢٠٧	٢٠ ٨٧٣ ٦٦٧
– الأسماك	٥ ٧٩٠	٢ ٠٥٠	١١ ٨٦٩ ٥٠٠
– زيت الطعام	٥ ٥٨٠	٥٥٠	٣ ٠٦٩ ٠٠٠
– ملح	١ ٣٨٣	١٣٠	١٧٩ ٧٩٠
مجموع تكاليف السلع	**١١٣ ٥٥٠**	**٣١٦,٩٧**	**٣٥ ٩٩١ ٩٥٧**
النقل الخارجي		٣١,٣٢	٣ ٥١٢ ٩٧٠
– النقل البري			
– تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٥٨,٠٠	٦ ٥٨٥ ٩٠٠
مجموع تكاليف النقل الداخلي والتخزين والمناولة		٥٨,٠٠	٦ ٥٨٥ ٩٠٠
تكاليف تشغيل مباشرة أخرى		**١٥,٢٤**	**١ ٧٣٠ ٥٣٥**
المجموع الفرعي للتكاليف التشغيلية المباشرة			**٤٧ ٨٢١ ٣٦٢**
باء – تكاليف الدعم المباشر			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم المباشر		**٥٥,١٤**	**٦ ٢٦١ ٦٢٠**
مجموع التكاليف المباشرة			
جيم – تكاليف الدعم غير المباشر (٧,٨ بالمائة من مجموع التكاليف المباشرة)			
المجموع الفرعي لتكاليف الدعم غير المباشر			**٤ ٢١٨ ٤٧٣**
مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج			**٥٨ ٣٠١ ٤٥٤**

(١) هذه تشكيلة أغذية افتراضية تستخدم لأغراض وضع الميزانية وإجازة المشروعات. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فإنها تتباين، كما هو الحال في جميع المشروعات التي يدعمها **البرنامج**، بمرور الوقت اعتمادا على مدى توافر السلع لدى **البرنامج** ومدى توافرها في السوق المحلية للبلد المستفيد.

الملحق الثالث

احتياجات الدعم المباشر (بالدولار)	
تكاليف الموظفين	
الموظفون الدوليون	١ ٥١١ ٥٠٠
متطوعو الأمم المتحدة	١٤٥ ٠٠٠
الخبراء الدوليون وموظفو عقود الخدمة الخاصة	٥٦ ٥٠٠
الموظفون المهنيون المحليون	٣٤٢ ٠٠٠
العاملون المحليون والمؤقتون	١ ٧٢٨ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**٣ ٧٨٣ ٠٠٠**
خدمات الدعم الفني والتدريب	
إعداد المشروع	٣٣ ٧٥٠
الخدمات الفنية الاستشارية	٣٣٢ ٢٥٠
رصد المشروع وتقييمه	٢٧٦ ٨٣٠
التدريب	٣٦ ٩٠٠
المجموع الفرعي	**٦٧٩ ٧٣٠**
السفر وبدل الإعاشة	
الأسفار الخارجية	٨٢ ٧٧٠
الأسفار الداخلية	٣٩٦ ٥٥٠
المجموع الفرعي	**٤٧٩ ٣٢٠**
تكاليف المكاتب	
إيجار المباني	٣٠٤ ١٥٠
المرافق	١٠٤ ٧١٥
الاتصالات	١٨٤ ٠٧٥
الأدوات المكتبية	١٠٧ ٨٣٥
إصلاح وصيانة الأجهزة	١٨ ٨١٥
الاهتمامات المشتركة للأمم المتحدة	٥٩ ٨٦٠
المجموع الفرعي	**٧٧٩ ٤٥١**
تشغيل المركبات	
الوقود والصيانة	٢٥٥ ٣٨٥
المجموع الفرعي	**٢٥٥ ٣٨٥**
التجهيزات والمعدات	
تجهيزات الاتصالات	٣٥ ١٣٠
أجهزة الحاسوب	٥٤ ٤٠٠
الأثاث ومعدات المكاتب	٣٣ ٠٤٥
المجموع الفرعي	**١٢٢ ٥٧٤**
بنود أخرى	
المناصرة	١٠ ٥٠٠
الأمن (تكاليف مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن وتكاليف العاملين)	١٢١ ٦٦٠
الطوارئ	٣٠ ٠٠٠
المجموع الفرعي	**١٦٢ ١٦٠**
مجموع تكاليف الدعم المباشر	**٦ ٢٦١ ٦٢٠**

المناطق ذات الأولوية في العملية ٦٠٣٨ (التوسع الأول)

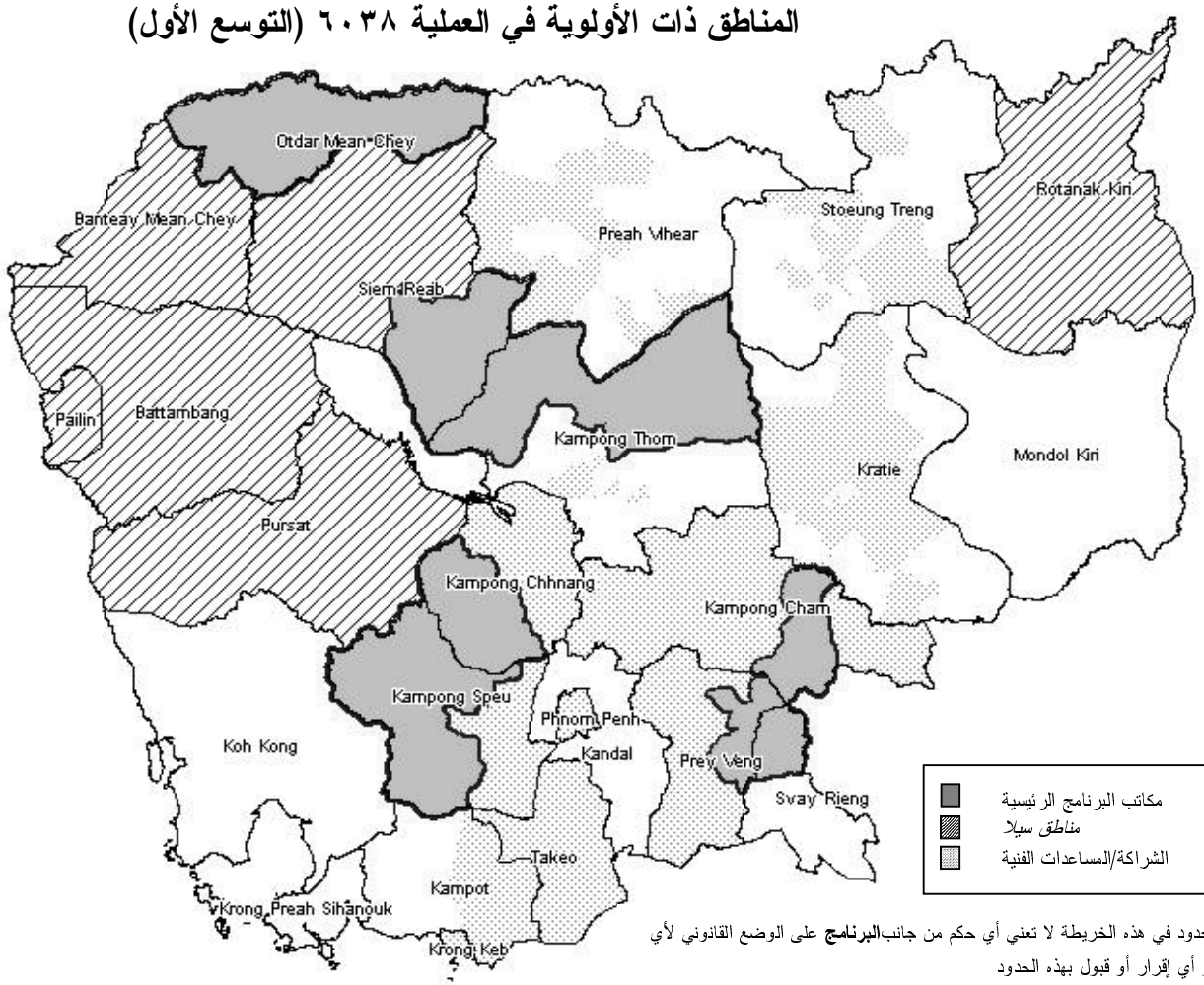

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب**البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.